

Distr.: General  
6 December 2018  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تحيل إليكم بيرو والسويد طي هذه الرسالة، بصفتها الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وتعاون وثيق مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موجزا لوقائع الاجتماع الذي عُقد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوستافو ميسا - كوادرا  
الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة  
(توقيع) أولوف سكوغ  
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة  
(توقيع) كارن بيوس  
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع الاجتماع بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المعقود في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلالها تلقى الأعضاء إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة)، بارفيه أونانغا - أنيانغا، وخبراء من البعثة وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري. وقدم الممثل الخاص لحة شاملة عن التطورات الرئيسية التي استجذت منذ اجتماع العام الماضي والتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتحديات التي تكتنف ذلك.

وطرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة عن مشاركة المرأة في المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، والاستفادة من التوصيات المنبثقة عن منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في المحادثات الحالية، والزيارة التي قامت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلد، والاحتياجات المالية التي لدى وحدة الاستجابة السريعة المشتركة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، وما تقوم به البعثة من أعمال مستمرة لدعم مشاركة النساء بصفتهم مرشحات وناخبات في انتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وقدرة البعثة والفريق القطري على الإبلاغ بفعالية عن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتأثير انعدام الأمن والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان على النساء، وبالأخص إمكانية حصول الفتيات على التعليم. وطلب عدد من أعضاء المجلس تفاصيل محددة عن مناقشات الأمم المتحدة مع الحكومة بشأن عدم مشاركة النساء حالياً في المبادرة الأفريقية، والحاجة إلى تجاوز مجرد إشراكهن بصفة مراقب. وفيما يلي النقاط الرئيسية التي أثرت في الإحاطة الإعلامية وخلال الاجتماع:

- تمضي المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى قُدماً بزخم متزايد، ولكن مشاركة المرأة فيها يتعين بذل مزيد من الجهود لضمانها، وهي نقطة محورية أثرت ليس في قرارات مجلس الأمن وبياناته السابقة فحسب، بل أيضاً خلال الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بينتو كيتا، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والزيارة التضامنية التي جرت في آب/أغسطس بقيادة الشبكة المعنية بدور المرأة الأفريقية في نشوب النزاعات والوساطة (FemWise-Africa)، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وطلب فريق الميسرين الأطراف ضمان أن تُدعى منظمات المجتمع المدني، وبخاصة منظمات المجتمع المدني النسائية، إلى المشاركة، بصفة مراقب، في المحادثات المباشرة بين الحكومة والجماعات المسلحة. وقد وعدت عدة جهات فاعلة، منها الأحزاب

السياسية والسلطات الوطنية والشركاء الدوليين، بضمان إشراك المرأة على نحو مُجدي في المشاورات التي تجري قبل المحادثات. ونظمت جمعية "سانت إيجيديو" سلسلة من دورات التدريب في مجال الوساطة لصالح القيادات النسائية، فيما نظمت الجماعات النسائية المحلية حلقات عمل لنشر الوعي في أوساط مجتمعاتها المحلية بشأن المبادرة الأفريقية. إضافةً إلى ذلك، افتتحت شبكة القيادات النسائية الأفريقية فرعاً وطنياً لها في جمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه، جمع قيادات نسائية من المجتمع المدني وقطاع الأمن والإدارة العامة. وما زالت القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني النسائية في بانغي والمقاطعات تؤدي دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات والتسوية والمصالحة على الصعيد المحلي، حيث تتواصل مباشرةً مع الجماعات المسلحة لحثها على إلقاء أسلحتها ووقف هجماتها على المدنيين.

- لا تمثل المرأة سوى ١٤ في المائة من الوزراء و ٨,٥ من أعضاء الجمعية الوطنية و ٨,٣ من أعضاء محكمة العدل العليا و ٢٢ في المائة من المجلس الوطني للشؤون الاقتصادية والاجتماعية و ١٧,٣ في المائة من موظفي الخدمة المدنية و ٩ في المائة من المحافظين ونواب المحافظين. وقد أقرت الحكومة قانوناً يحدد الحد الأدنى لتمثيل المرأة في المناصب التي تُشغل بالانتخاب أو التعيين في الحكومة بنسبة ٣٥ في المائة، غير أن تنفيذه يتطلب مرسوماً رئاسياً. وقد انتهت الآن صياغته المرسوم وتم التصديق عليه وأصبح جاهزاً ليوافق عليه مجلس الوزراء. ومن المفترض أن تسهم بعض التنقيحات، التي اقترح مؤخراً إدخالها على قانون الانتخابات وما زالت في انتظار إقرارها رسمياً، في إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة. وتواصل مجموعة من القيادات النسائية كسب التأييد منذ نيسان/أبريل لهذه التنقيحات والمراسيم الرئاسية بانخراطها في أنشطة مختلفة تحظى بالدعم من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من صندوق بناء السلام وفي إطار شراكة مع الوزارات الحكومية المعنية.

- زادت انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني زيادة كبيرة، بما في ذلك في المناطق التي كان يسودها استقرار أمني حتى الآونة الأخيرة. وما زال انعدام الأمن وزيادة الفقر ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية تؤثر بشدة على رفاه النساء وفرصهن الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تقلصت معدلات التحاق الفتيات بالمدارس. وما زال العنف ضد المرأة والفتاة يشكل تهديداً مستمراً، وقد سُجِّل ١٧٧ حادثاً من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات منذ الإحاطة الإعلامية السابقة، تضررت منها ١٤٠ امرأة و ٨٥ فتاة. فهذه الحوادث كثيراً ما تنطوي على العديد من الضحايا والجناة.

- اعتُمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنساني (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وبعد عام من عمليات وحدة الاستجابة السريعة المشتركة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، نظمت الأمم المتحدة حلقة عمل لتقييم إنجازات الوحدة. وتبين منه أن الوحدة سجّلت أكثر من ٣٥٠ حالة وأن الطلب يتزايد على خدماتها، بما تتجاوز قدرتها الحالية. ويتشارك خمسة من أفراد شرطة الأمم المتحدة المواقع مع ضباط الشرطة الوطنية والدرك في وحدة الاستجابة السريعة المشتركة. وتضم الوحدة تسع نساء بين موظفيها البالغ عددهم ٣٠ موظفاً. غير أن الوحدة لا يمكنها أن تعمل إلا في بانغي

رغم تمتعها بولاية وطنية، ونسبة احتفاظها بالموظفين منخفضة جداً. والأهم من ذلك هو أن الحالات المسجلة لم يتبعها صدور صكوك اتهام أو محاكمات للجنّة. ومع أن هيئة القضاة الستة في المحكمة الجنائية الخاصة الدولية تضم ثلاث نساء، فإن جميع القضاة الوطنيين من الرجال. ويجري إنشاء شبكة وطنية لحماية ضحايا وشهود العنف الجنسي والجنساني، وبالأخص العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. فالفريق العامل للترتيبات المتعلقة برصد أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع وتحليلها والإبلاغ عنها يجتمع شهرياً لتبادل المعلومات والبت في المبادرات.

- لا تمثل النساء والفتيات سوى نسبة ٢٠ في المائة تقريباً من الجهات المستفيدة من مشاريع الحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و ٤٠ في المائة من الجهات المستفيدة من برامج تحقيق الاستقرار.

- على الرغم من قيام البعثة بوضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين خاصة بالبعثة، فالنساء يشكّلن نسبة ٢٤ في المائة من مجموع موظفيها، من ذلك ٢٩ في المائة من الموظفين الدوليين و ١٧ في المائة من الموظفين الوطنيين و ٢٠ في المائة من موظفي الإدارة العليا. علاوةً على ذلك، لا تضم الاستراتيجية المذكورة أفراداً نظاميين، وتوجد حواجز متعددة تعترض تنفيذها.

وخلال الاجتماع، تلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بعض التوصيات التي سلّط الضوء عليها في موجز المعلومات الأساسية المقدم للمشاركين. وتضمنت التوصيات ما يلي:

- ينبغي أن يحتفظ مجلس الأمن في قراراته المقبلة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بالعناصر المتعلقة بالمسائل الجنسانية من قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧) ويتوسع فيها. وبالأخص، ينبغي أن يعرب فيها عن جزعه إزاء عدم تمثيل المرأة وتأثيرها في هياكل صنع القرار الوطنية والمبادرة الأفريقية، ويشدد على أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام والمشاورات المتصلة بها، ولجان السلام المحلية التي أنشأتها وزارة المصالحة الوطنية، والانتخابات المقبلة، وتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وكذلك في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والحد من العنف المجتمعي، والعدالة الانتقالية.

- ينبغي أن يشجع مجلس الأمن أو فرادى أعضائه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحديث خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي أن تعمل الحكومة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على تحديث بياهما المشترك والتزاماتهما المحددة زمنياً، وينبغي حث الجهات الفاعلة من غير الدول على التعهد بالتزامات مماثلة.

- ينبغي أن يحث مجلس الأمن السلطات الوطنية على إمداد وحدة الاستجابة السريعة المشتركة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال بدعم مستدام وتنفيذي، بما في ذلك رصد ميزانية مخصصة لها، وضمان متابعة قضاياها من خلال الجهاز القضائي، والعمل في تعاون مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الخاصة.

- ينبغي أن يطلب الرئيسان المشاركان لفريق الخبراء المستقل من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى أن يقدم تحديثاً غير رسمي بشأن تنفيذ القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨). وينبغي أن تنظر اللجنة، الآن وقد أصبحت لديها صيغة نموذجية بشأن العنف الجنسي والجنساني، في إدراج قادة فصيل من ائتلاف سيليكاس السابق وميليشيات "أنتي بالاكاس" في قائمة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.
- واختتم الرئيسان المشاركان الاجتماع، شاكرين الممثلة الخاصة للأمين العام، والبعثة، والفريق القطري على مشاركتهم، وأعربا عن التزامهما بمتابعة التوصيات.